تتكون من ثلاثة دركيين ورجل أمن وامرأة.. صحف تهاجم المحامين واخرى تنتقد «الجزيرة»

المغرب: انباء عن احالة مجموعة اخرى الى القضاء ضمن التحقيق مع «انصار المهدي»

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

دخلت اطراف مغربية وخارجية عديدة في معمعة قضية «انصار المهدي» الجماعة الاصولية المغربية التي تقول السلطات انها جماعة مسلحة كانت تعد لقلب نظام الحكم. ومن بين الاطراف الداخلية التي بدأت التقارير تتحدث عنها هي اجهزة الدرك والامن الوطني بعد ان كانت تقتصر بالنسبة لاجهزة الدولة على الجيش ومدنيا تأكد اسم تيار السلفية الجهادية كحاضر دائم في التقارير بحكم انتماء زعيم التنظيم المفترض حسن الخطاب لهذا التيار وقضائه سنتين في السجن بسبب هذا الانتماء وايضا جماعة العدل والاحسان الاصولية التي تنبذ العنف لكون الخطاب كان عضوا في الجماعة قبل تحوله الى جماعة التكفير والهجرة ثم السلفية الجهادية وبدأت اسماء شخصيات من حزب العدالة والتنمية الاصولي المشارك بالبرلمان بالاضافة الى تجار المخدرات أما خارجيا فبعد ان استبعدت ايران والتأثير الشيعي وحزب الله من هذه القضية دخل وكما العادة تنظيم القاعدة وقياداتها والحقت به قناة الجزيرة القطرية بعد تصريحات لمحامي المعتقلين تقول ان ما ورد من اتهامات للجماعة ومخططاتها روايات مفبركة. وقبل الدخول في ملف الداخلين على الخط نشير الى ان الصحف المغربية تواصل نشر تقارير عن معلومات جديدة يدلي بها المعتقلون وقالت صحيفة «العلم» امس ان أمير المجموعة الثالثة من الجماعة التي احيلت على القضاء يوم الجمعة الماضي افاد أن الجماعة استهدفت استقطاب رجال أمن وان 6 عسكريين اعتقلوا في حين أن البحث لا يزال متواصلا مع ثلاثة دركيين وضابط للأمن.

واوضحت الصحيفة ان جماعة «انصار المهدي» تتفرع إلى 3 خلايا، الأولى أُطلق عليها خلية صاكا كانت تشتغل بشكل مستقل بزعامة فقيه استقطب بعض العسكريين، الذين قطعوا علاقتهم بهذه المجموعة، خاصة بعد الخلاف حول ترويج الأموال بين المسلمين من الباعة، واقتراح كراء شقة لتسخير إحدى المومسات لتصوير برلماني بسلا في أوضاع مُخلة لابتزازه، وهي العملية التي كانت ستتكرر في حالة نجاحها مع شخصية عمومية أخرى في نفس المدينة.

وقد أحيل ثلاثة عناصر من هذه الخلية صاحب ملبنة كان خطيب جمعة، وجندي سابق، وفقيه على القضاء يوم 2006/8/18 ضمن المجموعة الثالثة، حيث صرح أمير هذه الخلية أنه قام بتأطير ثلاثة دركيين وضابط شرطة، وكان يخطط لضرب مقر القناة الثانية «دوزيم»، ووزارة العدل والسفارات الغربية، واستهداف السفير الأمريكي.

مجموعة ثالثة

وقد التحقت هذه المجموعة «الساخطة» الآنفة الذكر بأمير جماعة «انصار المهدي» ليتم تشكيل جناح عسكري، والشروع في تنفيذ المخطط التخريبي، الذي وصل مرحلة متقدمة على مستوى ترجمته إلى أرض الواقع، عبر التخطيط لاستهداف الثكنات العسكرية للحصول على الأسلحة، وموقعين سياحيين بمراكش وقتل أشخاص محددين.

والخلية الثالثة، التي مازال لم يُسلط عليها الضوء، تتعلق بأم سعد، وأم صهيب وبعض المتهمين، الذين احتجوا على استئثار «شيخهم» حسن الخطاب بمبالغ من الأموال لنفسه تم تجميعها من المحسنين والاتباع اثر التنقل لتشكيل خلايا بعدد من المدن، إلى درجة اتهامه بالنصب باسم الدين.

ورجح مصدر أمني قريب من ملف شبكة «انصار المهدي» أن تتم الإحالة على القضاء اليوم الجمعة، لمجموعة رابعة من العناصر المعتقلة، وهم ثلاثة دركيين ورجل أمن وامرأة، ألقي عليهم القبض إثر معلومات كشف عنها التحقيق مع عناصر المجموعة الثالثة التي سبق أن اعتقلت من أحد فنادق الرباط وهو ما يعني بالنسبة لصحيفة «بيان اليوم» وجود قرائن عن تورط المعنيين وارتباطهم بالملف وهو ما يفسر كثافة التحريات والأبحاث الجارية على مستوى المؤسستين الأمنية والعسكرية بمختلف جهات البلاد.

ونقلت صحيفة «الاحداث» عن مصادر قضائية أنه ينتظر إحالة مجموعة أخرى مرتبطة بتنظيم «انصار المهدي»، تضم ثلاثة دركيين (عبدالرحيم شاكور، ومصطفى صفر، وبوشعيب الراقي) وضابط الشرطة بالإستعلامات العامة بالإدارة العامة للأمن الوطني عبد الرحيم طارق، على النيابة العامة صباح اليوم الجمعة وقالت ان حمادي خاليدي الذي كان على مشارف أن يصبح واعظا ومرشدا بمسجد السنة بالرباط الشهر القادم، اكد في محضر اعترافاته أن جماعته قطعت أشواطا كبيرة في التهيؤ لأعمال إرهابية، وكانت على وشك الشروع في تنفيذها. واستعانت المجموعة بخدمات قريب لأحد الدركيين الثلاثة من أجل تعطيل جهاز الإنذار المبكر بوكالة بنكية بهدف السطو عليه، لكنه لم ينجح في ذلك، كما تم إلغاء العملية بعد أن علم حمادي أن الدركيين الثلاثة لا يملكون أسلحة نارية بامكانهم استعمالها في محاولة السطو، على عكس ما كان يعتقد. وطلب المذكور من الدركيين الثلاثة منحه بطائقهم المهنية من أجل تزويرها، وإنجاز تصاميم للإدارات العمومية كوزارة العدل والهيئات الديبلوماسية، واستقطاب دركيين آخرين. كما نجحت الجماعة المذكورة في تزوير ما يقرب من 80 ألف درهم من الأوراق المالية بهدف تقديم مساعدات مالية لعائلات المعتقلين ضمن ملف السلفية الجهادية، وقد تم التصرف في بعض تلك الأموال فيما تم إحراق الباقي خوفا من الوقوع في المشاكل، وذلك على يد أحد أعضاء الجماعة الذي يعمل في مجال الإطفاء . بالموازاة مع ذلك، كشفت المحاضر ذاتها أن علاقة الشرطي المعتقل بالشيخ حمادي تعود لسنة 1990، وهو ما دفع بالشرطي إلى تزويد الشيخ حمادي بمعلومات أمنية حساسة تتعلق بأحداث الإرهاب التي كانت مسرحا لها الدارالبيضاء ومدريد، والأشخاص المبحوث عنهم (لتحذيرهم) وظروف تفكيك خلايا إرهابية خارج المغرب.

«رأسا حربة»

ووصفت الشيخ حمادي ومحمد بن عياد كرأسي الحربة في المجموعة التي تضم عسكريين كانوا ينوون تنفيذ أعمال جهادية بالمغرب، والتقت أهداف المجموعة مع أهداف خلية العسكريين العاملين بالفرقة الموسيقية التابعة للقاعدة الجوية بسلا، والتي شكلت فيما بعد الجناح العسكري لتنظيم «انصار المهدي» وأن الدركيين الثلاثة تعرفوا إلى الشيخ حمادي أواخر سنة 2003 عندما كان يلقي دروسا دينية بمسجد اشماعو، ودعاهم إلى منزله لعدة مرات حتى رسخ لديهم مبادئ الفكر الجهادي وبايعوه.

وكشفت الصحيفة عن ان الخلية الأولى للجناح العسكري لتنظيم «انصار المهدي» خططت في منزل شيخ الخلية حمادي، لتكليف مومس بإغواء نائب برلماني بسلا، وتصوير تفاصيل العملية بقصد إبتزازه فيما بعد، وإعداد تكرار الخطة ذاتها مع عمدة سلا في حالة نجاح العملية الأولى. يذكر أن الشيخ حمادي خاليدي الذي ينتمي لتيار أهل السنة والجماعة، سبق له الإنضمام للزاوية البوتشيشية ثم بعدها التحق بجماعة الدعوة والتبليغ التي ارتبط بعلاقة مصاهرة مع مرشدها العام.

وحول علاقة جماعة «انصار المهدي» بتنظيم القاعدة قالت صحيفة «العلم» ان حسن الخطاب أمير الجماعة تربطه علاقة بشخص أجنبي ينتمي لتنظيم القاعدة، التي تريد أن تنشئ خلية تابعة لها بالمغرب وأن هذا الدعم والمساندة الأجنبية أكدته تصريحات سابقة لبعض المتهمين ضمن المجموعة الأولى والثانية من هذه الخلية المحالة على القضاء.

فرع «القاعدة»؟

وقالت «الاحداث» ان التحقيق مع الشيخ حمادي خاليدي كشف ان الجماعة بمثابة فرع لتنظيم القاعدة بالمغرب، وفق ما أسر به أمير الجماعة حسن الخطاب لحمادي، حيث أخبره أنه على علاقة بشخص أجنبي ـ لم يحدد اسمه وجنسيته ـ ينتمي للقاعدة، وينسق معه من أجل إنشاء خلية تابعة لهذا التنظيم بالمغرب، ولتحقيق هذه الغاية يود استقطاب وتأطير الشباب الحاملين لفكر جهادي بمقر جمعية الأقصى التي يرأسها حمادي.

وبدأت وكالة الانباء المغربية بث تصريحات لزعماء الاحزاب والشخصيات في اطار حملة للرد على ما صرح به محاميا المعتقلين من ان رواية السلطات حول الجماعة رواية مفبركة.

ونقلت الوكالة من مصادر مقربة من النيابة العامة أنه تم استدعاء المحاميين عبد الفتاح زهراش وتوفيق مساعف تحت إشراف نقيب المحامين بالرباط من طرف النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالرباط وذلك على إثر ما أدليا به للصحافة بخصوص قضية شبكة مايسمى بـ«انصار المهدي» والتي جاء فيها أن ملف جماعة «انصار المهدي» «مفبرك برمته ولا يستند إلى أي أساس قانوني أو واقعي صريح».

ونقلت صحيفة «النهار المغربية» عن زيان قوله أن الوصف الذي أطلقه بعض أعضاء هيئة دفاع ما سمي بخلية «انصار المهدي» باعتبار هذا الملف «مفبركا»، يعتبر «عملا خطيرا وسلوكا صبيانيا من قبل الأجهزة التي أخرجته» مضيفا أنه «إذا كان هذا الملف غير مفبرك كما هو واقع وثابت قانونيا، فإن الطريقة التي طرح بها تنم عن شجاعة وذكاء لم يسبق لأي دولة عربية أن تعاملت بهما خصوصا إذا تعلق الأمر بتورط عناصر من الجيش».

وأشار إلى أن أجهزة الأمن تعاملت «بنوع من الضبط وبهدوء الأعصاب» مع هذا الملف، «لا سيما أنه ليس من عادة الدول العربية أن تتعامل بهذه الكيفية».

وأكد نقيب هيئة المحامين بالرباط أن مثل هذه القضايا تستوجب على المحامي أن «يكون في مستوى الحدث وأن يدرس الملف بعمق وتمعن ويقوم بتحقيق مضاد وأن يستعمل جميع الوسائل المخولة له مهنيا للقيام بواجبه، وعليه بالمقابل أن يتجنب الإدلاء بتصريحات سياسية بدون هدف مهني».

واعتبرت صحيفة «بيان اليوم» أن قضية شبكة «انصار المهدي»، تتطلب تعاملا مسؤولا من لدن المحامين الذين يعتبرون في ذات الوقت مساعدين أساسيين للعدالة.

الترافع قبل الاوان!

وتأتي هذه الردود على خلفية تصريحات إعلامية لبعض محاميي «انصار المهدي» الذين اختاروا ـ حسب الصحيفة ـ «الترافع قبل الأوان على صفحات بعض الجرائد أو منبر قناة الجزيرة القطرية بدل قاعة المحكمة».

وقالت «بيان اليوم» إن «كل من ينصب نفسه لترويج مزاعم مقابل أتعاب عينية أو نقدية، يحتقر ذكاء المواطنين ويجهل في نهاية المطاف المغاربة».

وأضافت «كنا ننتظر من المحامين اجتهادات قانونية وتحريات دقيقة ومضنية لاستجماع الحجج والأدلة قصد مواجهة أو تفنيد وقائع الضابطة القضائية واتهامات النيابة العامة. أي شيء من هذا لم يقع، فقط من مكاتب ومنابر مكيفة اختارت بدون عناء الدفاع عن موكليهم في قضية خطيرة بوسائل متلاشية».

الا ان صحيفتي «لوماتان الصحراء والمغرب العربي» شبه الرسميتين شنتا هجوما كاسحا ضد قناة «الجزيرة» القطرية بسبب «طريقة تناول الإعلامي للموضوع» واصفة أياه بأنه تعامل منحاز و«يخضع لغثيان التعتيم الإعلامي». وأشارت صحيفة «الصحراء المغربية» إلى أن القناة لم «تحقق التوازن المطلوب في البرامج الحوارية التي تقتصر على بلدان معينة» مضيفة أنه «كثيرة هي البرامج التي تشهد تجنيا على المغرب وإساءة إليه انطلاقا من وحدته الترابية مرورا عبر موضوع حقوق الانسان رغم أن المغرب يوجد في مرحلة متقدمة في هذا المجال».

وقالت صحيفة «الاحداث» انها تلقت تهديدات عبر الهاتف لاجبارها على وقف نشر تقارير حول جماعة «انصار المهدي» واكد المصطفى كنيت مدير مكتب الصحيفة بالرباط، أن صحيفته تلقت الثلاثاء تهديدات إرهابية عبر الهاتف، لحملها على التوقف عن معالجة ملف المجموعة الإرهابية «انصار المهدي».

وأوضح كنيت أن «هذه التهديدات ليست بالجديدة، ففي كل مرة يشتد فيها الخناق حول هذه المجموعات الإرهابية، تحاول هذه الأخيرة تهديد الصحافيين»، مضيفا أن هذه الممارسات «لن تؤثر أو تدفع المؤسسة في اتجاه تغيير خطها التحريري كما يريد الأصوليون والمتطرفون».

ولاحظ كنيت أن هذه التهديدات لها علاقة بالمواكبة التي تقوم بها جريدة «الأحداث المغربية» لأحداث ذات صلة بتفكيك خلايا إرهابية منذ لحظة الاعتقال إلى غاية إصدار أحكام.

تهديد

وأضاف أن هذه ليست هي المرة الأولى التي تتعرض فيها «الأحداث المغربية» أو أحد الصحافيين العاملين بها إلى «تهديدات إرهابية»، وقال أن الجريدة استلمت في وقت سابق بطرد ملغوم ورسائل تهديد سواء عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني.

وكان مكتب الصحيفة بالرباط تلقى مكالمة هاتفية على الرقم الثابت للمكتب، من شخص قدم نفسه على أنه من جماعة «انصار المهدي»، وادعى أن الملف برمته «مفبرك من طرف جماعة العدل والإحسان» التي يكفرها أنصار حسن الخطاب.

وقالت «بيان اليوم ان هذه التهديدات» تمثل شكلا آخر من أشكال التماهي مع جماعات إرهابية مشرقية خاصة في علاقتها مع صحافيين وكتاب لا يقاسمون هذه التيارات المتطرفة أفكارها.

وأكد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن حزبه «يرفض كل عمل يستهدف المس بالأمن العام واستقرار البلاد ومؤسسات البلاد».

وأوضح الدكتور سعد الدين العثماني أنه «لا يمكن لأي حزب مغربي ولا لأي مغربي وطني أيا كان بأن يقبل المس بأمن البلاد واستقرارها».

واعتبر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن الإرهاب أصبح اليوم آفة دولية ولذلك فإن التعبئة الوطنية ضد ظاهرة الإرهاب باتت ضرورية، مضيفا أن «آليات توسع الإرهاب آليات خارجية بالأساس». ولاحظ العثماني أن «المعالجة الأمنية وحدها لا يمكن أن تكون كافية وهو الأمر الذي يستوجب تظافر جهود جميع الفاعلين والجهات المتدخلة لحماية بلادنا من جميع أشكال التطرف والإرهاب». وقالت الوكالة ان مصطفى الرميد عضو الامانة العامة للحزب رفض الإدلاء بأي تعليق حول هذا الموضوع، قائلا «لم أطلع بعد على الملف».

1,5 مليون جاءوا من منطقة المغرب العربي

المعهد الوطني للاحصاء يقدر عدد المهاجرين بفرنسا بـ5 ملايين

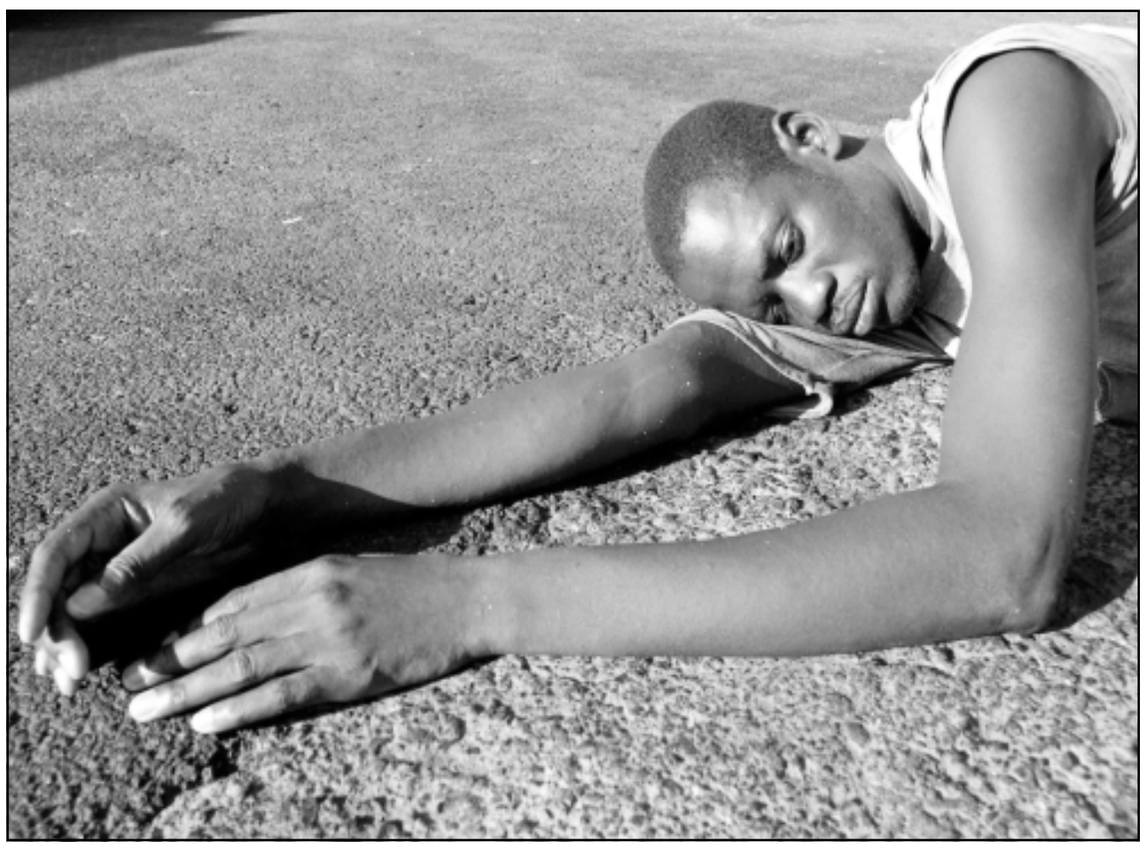

انهى امس هذا المهاجر الافريقي رحلته الشاقة، من اعماق افريقيا مرورا بعدة دول، هنا بشواطئ جزر الخالدات وحيدا في هذه الحالة الرثة

■ باريس ـ اف ب: اعلن المعهد الوطني للاحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (اينسيه) ان عدد المهاجرين في فرنسا الدولة التي تستقبل اكبر عدد من المهاجرين في اوروبا، بلغ 4,9 ملايين نهاية عام 2004، اي ما يعادل 8,1 % من السكان.

واوضحت المؤسسة الحكومية في دراسة ان معظم هؤلاء المهاجرين اتوا من افريقيا وآسيا.

وكانت الاحصاءات تشير الى وجود 4,2 ملايين مهاجر في فرنسا عام 1990 وسجل عام 1999 وهو تاريخ اخر احصاء سكاني عام في فرنسا، مئة الف مهاجر اضافي فقط. الا ان الارقام تشير الى تسارع في الهجرة في السنوات الخمس التالية مع مجيء 600 الف مهاجر اضافي.

وتعتبر واضعة الدراسة كاترين بوريل ان احصاء 1999 «قلل من عدد المهاجرين الفعلي».

وفي 2004، لم يتغير عدد المهاجرين المتحدرين من دول الاتحاد الاوروبي الحالي (25 دولة) مقارنة مع عددهم في 1999. لكن التمثيل الجغرافي تغيير فتقلص عدد الايطاليين والاسبان والبولنديين وهم من المهاجرين القدامى وبقي حجم البرتغاليين نفسه فيما ازداد عدد البريطانيين مع 45 الف مهاجر اضافي.

ورغم تسجيل قفزة نسبتها 37 % في حجم المهاجرين الاتين من اوروبا الشرقية (خارج دول الاتحاد الاوروبي) بالنسبة لعددهم في احصاء 1999، فان حجم المهاجرين من القارة الاوروبية يواصل انخفاضه. ففي كانوا يشكلون 57 % من مجمل المهاجرين في 1979 تراجعوا الى 40 % بعد 30 عاما.

مليون ونصف مليون مهاجر في فرنسا هم من المغرب العربي، اي بزيادة 220 الف شخص بالنسبة لعام 1999 غالبيتهم الساحقة من المغربيين والجزائريين.

ومجموع المهاجرين القادمين من باقي انحاء العالم بلغ 1,4 مليون شخص اي 29 % من المهاجرين في مقابل 20 % في 1999. وتعود الزيادة الى هجرة اسيوية اولا وفي مقدمتها تركيا والى هجرة من افريقيا جنوب الصحراء، التي يصل عدد سكان فرنسا المولودين فيها وخصوصا من دول المستعمرات الفرنسية السابقة الى 570 الف شخص اي زيادة 45 % خلال خمسة اعوام.

وبعد عقود من تفوق عدد الرجال في صفوف المهاجرين العائد الى مجيء اليد العاملة غير المؤهلة باتت النسبة بين الرجال والنساء متكافئة وذلك منذ 1999 نتيجة سياسة لم شمل العائلات المتبعة منذ السبعينات في فرنسا.

ويطغى الرجال في صفوف المهاجرين المغاربة والاتراك والبرتغاليين لان هجرتهم عاة في المقام الاول لاسباب اقتصادية ويطغى عدد النساء بين المهاجرين القدامى لان حياتهن اطول من الرجال وكذلك بين المهاجرين من جنوب شرق اسيا لان هجرتهم عائلية في غالب الاحيان لاسباب سياسية. وبطبيعة الحال تسجل اقدم الجاليات المهاجرة، الايطالية والاسبانية والبولندية اكبر الاعمار بين افرادها في حين ان كل مهاجر من اصل خمسة يأتي من افريقيا جنوب الصحراء هو دون الخامسة والعشرين.

وبلغ عدد المهاجرين الحاصلين على الجنسية الفرنسية عبر الزواج او التجنيس مليونين في 2004، اي 40 % منهم في مقابل 36 % في 1999. وغالبيتهم من المهاجرين القدامى والفيتناميين فيما تبقى الظاهرة نادرة بين اخر الواصلين اي الصينيين والماليين والبريطانيين.

وتشير الدراسة الى ان «مستوى التعليم لدى المهاجرين ارتفع بشكل كبير» منذ 1982. ويبقى 41 % من الفئة العمرية 30 الى 49 عاما، غير حاصلين سوى على شهادة المرحلة الابتدائية في احسن الاحوال، في مقابل نسبة 17 % من السكان الاصليين الا ان قرابة مهاجر من اصل اربعة (اي 24 %) حاصل على شهادة عليا، في مقابل 29 % من السكان الاصليين.

ويعود هذا التطور الى وصول دفعات جديدة من المهاجرين المتعلمين اذ ان 33 % من الذين استقروا في فرنسا في العقد الاخير لديهم شهادات عليا في مقابل 27 % من الذين جاؤوا قبل 10 الى 19 سنة.

ويقطن 60 % من المهاجرين في المدن الكبرى مثل «ايل دو فرانس» (منطقة باريس الكبرى) حيث ثمة مهاجر من اصل كل ستة مقيمين، ومرسيليا ومنطقتها و«رون ـ الب» (ليون ومنطقتها).

«امنستي» تنتقد رفض محكمة بريطانية دعوى استئناف رفعها مواطن جزائري ضد قرار بترحيله

■ لندن ـ يو بي أي ـ رويترز: انتقدت منظمة العفو الدولية القرار الذي اتخذته محكمة الاستئناف الخاصة بقضايا الهجرة في لندن امس الخميس ورفضت بموجبه دعوى الاستئناف التي رفعها مشتبه جزائري لأسباب قانونية ضد اجراءات تسليمه الى بلاده لأسباب أمنية، واعتبرت أن القرار يعطي الضوء الأخضر للتعذيب.

ورفضت المحكمة دعوى الاستئناف ضد قرار وزارة الداخلية ترحيل المشتبه الجزائري الى بلاده على أرضية أن وجوده يشكل خطرا على الأمن القومي.

وأشارت المنظمة الى أن المشتبه الجزائري نجا من التعذيب في بلاده وحصل على وضعية لاجئ في بريطانيا، وبرأته محكمة بريطانية العام الماضي مع جزائريين آخرين من جميع التهم الموجهة ضدهم في قضية التخطيط لهجوم بغاز الرايسين السام وأخلي سبيله من السجن في نيسان/ابريل 2005 حيث كان يُحتجز منذ كانون الثاني/يناير 2003، لكن السلطات البريطانية عادت واعتقلته لأسباب أمنية واحتجزته بانتظار اكمال اجراءات ترحيله الى الجزائر.

وقالت نيكولا داكوورث مديرة برنامج أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة العفو الدولية ان «اجراءات محاكمة المشتبه الجزائري (ي) لم تكن نزيهة وصعّبت عليه امكانية دحض قضية السلطات البريطانية بأن وجوده يمثل خطرا على الأمن القومي».

وأكدت داكوورث أن منظمتها تملك أدلة موثقة على أن قوات الأمن الجزائرية تستمر في تعذيب الأشخاص الذين تعتقد أنهم يملكون معلومات عن الارهاب، مشيرة الى أن المشتبه الجزائري (ي) يواجه خطر التعرض للتعذيب اذا ما سلمته السلطات البريطانية الى بلاده.

واعتبرت أن قرار المحكمة لا يمكن وصفه أكثر من أنه «اهانة للعدالة وخاطئ».

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها ان المشتبه به الذي عرف فقط بحرف «ياء» يشكل خطرا على الامن القومي وان التحسن في سجل حقوق الانسان في الجزائر يسمح بترحيله الى هناك.

وأعلن بلير عن استراتيجية جديدة لترحيل الاجانب الذين تشتبه بريطانيا ان لهم علاقة بالارهاب بعد ان رفضت المحاكم حبسهم الى اجل غير مسمى دون توجيه اتهامات لهم.

وقال جون ريد وزير الداخلية البريطاني في بيان «ارحب بالحكم لسببين. اولا لان المحكمة وافقت على ان هذا الشخص يشكل خطرا على الامن القومي ويجب ان يرحل. ثانيا لان المحكمة أقرت بان الجزائر تغيرت بما يسمح لنا بترحيل هذا الشخص دون تعريض حقوقه الانسانية للخطر».

والمشتبه به الذي يشار اليه بحرف «ياء» هو من بين 16 جزائريا تتهمهم بريطانيا بان لهم صلة بالارهاب وتريد ترحيلهم.

ومن المتوقع ان يؤثر الحكم الذي صدر امس بالموافقة على الترحيل الى الجزائر في القضايا الاخرى.

ويحق لمحكمة الاستئناف المختصة بقضايا الهجرة ان تستمع الى الادلة سرا دون ان تطلع عليها المتهم.

وتقول جماعات مدافعة عن حقوق الانسان ان ترحيل المشتبه بهم الى الجزائر غير آمن نظرا لسجل البلاد في معاملة السجناء.

ومن جانبها تقول بريطانيا انها تلقت تأكيدات من السلطات الجزائرية بحسن معاملة المشتبه بهم.

عضوا كونغرس استقبلهما القذافي: أمريكا حريصة على تطوير وتعزيز علاقاتها مع ليبيا

■ طرابلس ـ يو بي أي: عبر رئيس لجنة الشؤون القانونية بالكونغرس الأمريكي، الجمهوري أرلن سبكتر ونائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية، الديمقراطي توم لانتوس خلال استقبالهما من قبل الزعيم الليبي معمر القذافي الأربعاء ،كل على حده، عن حرص بلادهما على تطوير وتعزيز علاقاتها مع ليبيا.

وجدد سبكتر اشادة بلاده بقرار ليبيا التخلص من أسلحة الدمار الشامل ودعا كافة دول العالم لأن تحذو حذوها فيما وعد لانتوس القذافي بأنه سيستمر في بذل جهوده للدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين نحو مزيد من التطور خاصة في ضوء التطورات الايجابية المتواصلة التي تشهدها هذه العلاقات. يذكر أن ليبيا وأمريكا كثفتا على امتداد السنوات الثلاث الماضية من اتصالاتهما على مختلف المستويات من خلال تبادل العديد من الوفود وخاصة بعد الاعلان عن عودة علاقاتهما السياسية كاملة في منتصف شهر ايار/مايو الماضي.

وشهدت السنوات الماضية زيارات منتظمة للعديد من كبار المسؤولين الأمريكيين على مستوى الادارة الأمريكية أو الكونغرس الأمريكي وأقطاب الحزبين الديمقراطي.

وكانت العلاقات الليبية الأمريكية دخلت مرحلة متطورة، خصوصا على صعيد التعاون في المجالات النفطية والتجارية بعد أن فازت عدة شركات أمريكية نفطية لأول مرة منذ أكثر من عشرين عاما بحقوق التنقيب في مجموعة منطقة نفطية عرضتها ليبيا على كبريات الشركات النفطية العالمية.

يشار الى أن آخر زيارة لمسؤولين بالادارة الأمريكية (مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد وولش ومساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للديمقراطية والشؤون العالمية باولا دوبريانسكي) لطرابلس كانتا في منتصف شهر تموز/يوليو الماضي.

المشتبه به الثاني في محاولة تفجير قطارين في المانيا يسلم نفسه في لبنان

■ كارلسروه (المانيا) ـ اف ب: اعلنت النيابة العامة الفدرالية الالمانية امس الخميس ان المشتبه به الثاني في محاولة تفجير قطارين في المانيا في نهاية تموز/يوليو سلم نفسه للسلطات اللبنانية في مدينة طرابلس، وذلك بعد خمسة ايام من توقيف شريكه المفترض في المانيا.

وقالت النيابة الالمانية ان جهاد حمد الذي سلم نفسه الى السلطات في طرابلس بشمال لبنان يبلغ عشرين عاما.

واكد مصدر امني لبناني ان حمد توجه الى الشرطة في طرابلس صباح الخميس.

ويشتبه بان حمد ضالع في محاولة اعتداء بالمتفجرات على قطارين في 31 تموز/يوليو في المانيا.

ويرجح ان يكون خطأ فنياً حال دون انفجار العبوتين الناسفتين في كوبلنس (جنوب غرب) ودورتموند (غرب).

واعلنت النيابة الالمانية انها ستبذل كل ما في وسعها من اجل نقل جهاد حمد الى المانيا، علما ان الشرطة الفدرالية وزعت صورة له الاربعاء.

وقالت وزارة العدل الالمانية ان عملية تسليمه ممكنة عبر اللجوء الى القنوات الدبلوماسية، رغم عدم وجود اتفاق لتبادل الموقوفين بين المانيا ولبنان.

واعربت المستشارة الالمانية انغيلا ميركل في تصريح تلفزيوني عن ارتياحها لتوقيف حمد وقالت انها «لا تشك» في تسليمه لالمانيا.

لكن النائب العام راينر غرايسباوم لاحظ ان عملية التسليم قد تستغرق «اياما واسابيع او اشهرا»، واضاف ان نائبا عاما اخر سيتوجه الى لبنان مساء الخميس لاستجواب الموقوف.

وكان شريك حمد المفترض يوسف محمد وهو لبناني ايضا، اوقف السبت في كيبل (شمال المانيا) من دون ان يبدي مقاومة، ونقل محمد (21 عاما) الذي يقطن في المانيا منذ عام 2004 الى سجن موابيت في برلين.

وتشتبه النيابة في ان الرجلين «ينتميان الى منظمة ارهابية وحاولا تنفيذ عمليات اغتيال والتسبب بانفجار».

واكد رئيس الشرطة الفدرالية الالمانية يورغ زيركي الخميس ان التحقيق سيكشف اذا كان المتهمان افادا من «شبكة» او «وسائل دعم» او حتى «اذا كان الامر يتصل برجلين اصوليين تحركا بدواع فردية».

ونقلت صحيفة سويدويتش تسايتونغ عن محققين ان المشتبه بهما غادرا المانيا الى اسطنبول بعد ساعات من محاولة التفجير الفاشلة، لكن الصحيفة لم توضح اسباب عودة يوسف محمد الى المانيا بعد ذلك.

وتم هذا الاسبوع تفتيش المنزل الذي كان جهاد حمد يقيم فيه في كولونيا (غرب)، وعثر فيه على اوراق تثبت شراءه قارورتي غاز وحبلا وشريطا لاصقا، وتم الثلاثاء توقيف رجلين في هيسن واوبرهاوزن (غرب) لاستجوابهما حول اتصالاتهما المفترضة بالمتهمين اللبنانيين ولكن سرعان ما افرج عنهما.

ويشتبه في ان المتهمين اللذين صورا في محطة قطارات كولونيا في نهاية تموز/يوليو ارادا تفجير قطارات محلية في شكل متزامن، الامر الذي كان سيسفر عن العديد من القتلى.

وجاء في بيان لمحكمة العدل الفدرالية ان العبوتين اللتين خبئتا داخل حقائب لم تنفجرا بسبب «خطأ في التصنيع اليدوي» للقنبلتين الموقوتتين.

وعثر على القنبلتين داخل قطارات في دورتموند (غرب) وكوبلنس (جنوب غرب) بعد الموعد المقرر لانفجارهما، وتحديدا في 31 تموز/يوليو عند الساعة 14,30 بالتوقيت المحلي، وكان مقررا ان تنفجرا قبل ان تدخل القطارات المحطة.